

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٩٧

الأربعاء، ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس السيد كوستا فيليو (البرازيل)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد بوليانسكي

ألبانيا السيد خوجة

الإمارات العربية المتحدة السيدة مطر

أيرلندا السيد غالاغر

الصين السيد شينغ جي شينغ

غابون السيدة كومبا بامبو

غانا السيد أغيمان

فرنسا السيد دو ريفيير

كينيا السيد أولاندا

المكسيك السيدة بوينروسترو ماسيو

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد إيكيرسلي

النرويج السيدة يول

الهند السيد ماثور

الولايات المتحدة الأمريكية السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

(S/2022/530)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-43253 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ موجهة من الأمين

العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/530)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/530 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لإطلاعهم مرة أخرى على تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بشأن القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

منذ أن نظر المجلس المرة السابقة في هذه المسألة (انظر S/PV.9026)، وتماشيا مع الممارسة المتبعة، ظل مكتب شؤون نزع السلاح على اتصال منتظم بنظرائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن أنشطتها المتصلة بهذه المسألة.

إن الجهود التي يبذلها فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتوضيح جميع المسائل العالقة بخصوص الإعلان الأولي والإعلانات اللاحقة للجمهورية العربية السورية لم تحرز تقدما

منذ آخر مرة اجتمع فيها المجلس بشأن هذه المسألة. ولم تتلق الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بعد الإعلان المطلوب من الجمهورية العربية السورية بشأن جميع أنواع وكميات غازات الأعصاب غير المعلنة المنتجة و/أو المحولة إلى أسلحة في مرفق سابق لإنتاج الأسلحة الكيميائية كانت الجمهورية العربية السورية قد أعلنت أنه لم يُستخدم قط لإنتاج عوامل حرب كيميائية و/أو تحويلها إلى أسلحة.

وتتوقع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أيضا مزيدا من المعلومات والوثائق من الجمهورية العربية السورية بشأن الأضرار الناجمة خلال الهجوم الذي وقع في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٢١ على منشأة عسكرية تضم مرفقا سابقا معلنا لإنتاج الأسلحة الكيميائية. وقد تم إبلاغي بأن الأمانة الفنية لم تتلق بعد ردا على طلب المعلومات المتعلقة بالنقل غير المصرح به وبقياء أسطوانتين مدمرتين تتعلقان بحادث أسلحة كيميائية وقع في دوما في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨. ويتعين على الجمهورية العربية السورية أن تستجيب على وجه السرعة لطلبات الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويؤسفني أن أبلغ أعضاء المجلس بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ما زالت غير قادرة على إجراء الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات في دمشق بين السلطة الوطنية السورية وفريق تقييم الإعلانات بسبب استمرار رفض الجمهورية العربية السورية إصدار تأشيرة دخول للخبير الفني الرئيسي في الفريق. علاوة على ذلك، تم إبلاغي بأن السلطة الوطنية السورية ذكرت أن استبعاد نفس الخبير في الفريق من جولة مشاورات محدودة في بيروت، على النحو الذي اقترحته الأمانة الفنية، هو شرط لمشاركتها في تلك المشاورات.

وأبلغت أيضا بأن وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية بعث برسالة إلى المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٣١ أيار/مايو، ردا على المذكرة الشفوية للأمانة الفنية المؤرخة ٢٠ أيار/مايو، وافق فيها على اقتراح الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بمعالجة أوجه القصور في الإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية من خلال المراسلات في الوقت الراهن.

وأقر وزير الخارجية السوري أيضا في رسالته بأن هذه المراسلات لا يمكن أن تحل محل المشاورات بين السلطة الوطنية السورية وفريق

الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال تنتظر موقف الجمهورية العربية السورية بشأن أحدث نسخة من جدول الأعمال. وسيكون الاجتماع المقترح فرصة مهمة لتعزيز الحوار والتعاون بين الطرفين.

وعطفاً على التحديثات السابقة المقدمة للمجلس، لا تزال بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بصدد دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وقد أبلغت بأن بعثة تقصي الحقائق تواصل عملها مع الجمهورية العربية السورية ودول أطراف أخرى بشأن عدد من الحوادث وتستعد لعمليات النشر المقبلة.

وأفهم أن فريق التحقيق وتحديد الهوية يواصل تحقيقاته في الحوادث التي استخلصت بعثة تقصي الحقائق أن أسلحة كيميائية قد استخدمت فيها أو أن من المرجح أنها استخدمت فيها في الجمهورية العربية السورية. وسيصدر فريق التحقيق وتحديد الهوية مزيداً من التقارير في الوقت المناسب.

فيما يتعلق بقرار مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية C-25/DEC.9 المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٢١، المعنون "التصدي لحيازة الجمهورية العربية السورية أسلحة كيميائية واستخدامها"، أبلغت بأن الجمهورية العربية السورية لم تستكمل بعد للأسف أيّاً من التدابير المنصوص عليها في الفقرة ٥ من قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية EC-94/DEC.2.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية انتهاك خطير للقانون الدولي وإهانة لإنسانيتنا المشتركة. نحن بحاجة إلى أن نبقي يقظين لكفالة عدم استخدام هذه الأسلحة الفظيعة مرة أخرى والقضاء عليها، ليس في سورية فحسب، ولكن في كل مكان.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد للمجلس على التزام الأمم المتحدة بالعمل مع جميع الدول الأعضاء لتعزيز القاعدة المناهضة للأسلحة الكيميائية وكفالة محاسبة المسؤولين عن استخدامها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

تقييم الإعلانات، مكرراً في الوقت نفسه التأكيد على أن استبعاد الخبير التقني الرئيسي فريق التقييم هو شرط لعقد الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات.

وأحث حكومة الجمهورية العربية السورية على التعاون مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على النحو المبين في الفقرة ٧ من المادة السابعة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتيسير الترتيبات المتعلقة بنشر فريق تقييم الإعلانات، وفقاً للفقرة ٧ من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بما في ذلك عن طريق السماح لجميع الأفراد الذين تعينهم الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالوصول الفوري وغير المقيد في أقرب وقت ممكن.

والتعاون الكامل من جانب الجمهورية العربية السورية مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ضروري لإغلاق جميع المسائل المتعلقة. وكما تم التأكيد عليه مراراً وتكراراً، ونظراً للشغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي لا تزال غير محسومة، لا يزال تقييم الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أنه لا يمكن في هذه المرحلة اعتبار الإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية السورية دقيقاً وكاملاً وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ولا تزال الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ملتزمة التزاماً كاملاً بكفالة التنفيذ الكامل من جانب الجمهورية العربية السورية لجميع متطلبات إعلانها ومساعدة سورية على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى دعمي الكامل لنزاهة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومهنيته وحياده وموضوعيته واستقلالته.

ويؤسفني أن أبلغ المجلس بأن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد معلومات أو تفسيرات تقنية كافية من شأنها أن تمكن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من إغلاق المسألة المتعلقة بالكشف عن مادة كيميائية من الجدول ٢ في مرافق برزة التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

وفيما يتعلق بالاجتماع الشخصي بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية والمغتربين السوري، فقد أبلغت بأن

ونحن مندهشون أيضا من أمور أخرى. فعلى سبيل المثال، وجهنا الانتباه مرارا وتكرارا إلى أن السيد أرياس لم يجد الوقت الكافي لزيارة سورية شخصيا في جميع سنوات عمله. وهو يزور بلدانا أخرى بحماس. فقد زار مؤخرا الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال. إن موقفه تجاه سورية مختلف تماما ولا يمكن القول إن هذا البلد خارج نطاق تركيز منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. فقد خصص ما يقرب من ربع البيان الشامل الذي أدلى به السيد أرياس في الدورة ١٠٠ للمجلس التنفيذي المعقودة في ٥ تموز/يوليه تحديدا للمسألة السورية. وبالمناسبة، في ذلك الخطاب، سمح المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لنفسه بقول شيء غريب جدا، إذ أشار إلى أنه "على أي حال، لا يمكنه تبرير السفر إلى دولة طرف حرمةا مؤتمر الدول الأطراف من حقوق معينة". يهمننا أن نعلم ماذا وراء هذه التصريحات التي أدلى بها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. بل على العكس من ذلك من المنطقي أن يبذل السيد أرياس قصارى جهده، بما في ذلك من خلال الزيارات المنتظمة إلى دمشق، لطي هذه الصفحة المخزية في تاريخ المنظمة في أقرب وقت ممكن - وهو وقت جردت فيه المنظمة لأول مرة من حقوقها بناء على طلب الدول الغربية وفي انتهاك لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ومبدأ توافق الآراء. وربما تستطيع السيدة ناكاميتسو أن تساعد في تسليط الضوء اليوم على معايير اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي تمنع السيد أرياس من زيارة سوريا.

وهناك مسألة أخرى أوردتها التقرير مرارا وتكرارا كدليل على عدم تعاون سوريا المزعوم: تأخير عقد الجولة الخامسة والعشرين لمشاورات فريق تقييم الإعلانات لأكثر من عام. ولئن كانت الأمانة الفنية تسترشد في ذلك بافتراض أن سوريا مذنبه، فذلك أمر واضح من العبارة القائلة بأن حل هذه المسألة يتوقف فقط على ما يسمى بتغيير السلوك. غير أن الحقائق تؤكد خلاف ذلك، وسوف أوردتها بإيجاز. لم تكن لدى السوريين أي اعتراضات مبدئية على إجراء تلك المشاورات. وفي جلسة مجلس الأمن المعقودة في حزيران/يونيه من العام الماضي (انظر S/PV.8785) قال المدير العام أرياس نفسه إنه ليس مستعدا لإرسال فريق تقييم الإعلانات إلى سوريا في فصل الصيف لأن الطقس

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات. السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): قدمت لنا السيدة ناكاميتسو اليوم تقريرا آخر، هو التقرير ١٠٥ للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) (انظر S/2022/530). ومن المؤسف أنه، على غرار التقارير السابقة، مبني على نفس النمط وموجه نحو تحقيق نفس الهدف، ألا وهو خلق انطباع يفترض أن سورية غير متعاونة. والواقع أن دمشق تواصل الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والانخراط بنشاط مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

واعتقد أن زملائنا السوريين سيصفون اليوم بالتفصيل العمل الذي تم إنجازه، مما يتيح لمجلس الأمن الفرصة للحصول على رؤية أكثر موضوعية لما يجري. ولا تزال تقارير المدير العام تحول دون تحقيق ذلك. وأي تقدم يحرز بالتعاون مع دمشق، مثل قرار تمديد الاتفاق الثلاثي بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حتى نهاية العام، إما يُشار إليه على استحياء أو يُحذف تماما. وقد أشرنا مرارا وتكرارا إلى مساوئ هذا النهج في جلسات سابقة لمجلس الأمن بشأن الملف الكيميائي السوري. ولكي نتمكن من قول ذلك مرة أخرى، فإن عقد جلسة مفتوحة للمجلس مرة كل ثلاثة أشهر أكثر من كاف.

وخلال جلسة اليوم، توقعنا أن نرى المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أرياس من بين مقدمي الإحاطات. إذ إن لدينا قائمة كبيرة من الأسئلة لطرحها عليه. ونحن ممتنون للرئاسة البرازيلية على توجيه دعوة إلى المدير العام. ونتفهم أن الكثيرين هم في عطلة في أوروبا في الوقت الحاضر. ومع ذلك، نتوقع من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن يجد الوقت لمخاطبة أعضاء مجلس الأمن في الجلسة المقبلة. في الوقت الحالي، الأسئلة الموجهة إليه وإلى الهيئة التي يقودها ليست أقل عددا. ولا تزال غالبية هذه الأسئلة مرتبطة بالمعلومات المضللة الواردة في تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن الحادث الذي وقع في دوما واضطهاد الذين لا يخشون قول الحقيقة في هذا الصدد.

بأنه مجرد تحيز. ويكفي التذكير بالتقرير السيئ السمعة لبعثة تقصي الحقائق حول الحادث الذي وقع في دوما في عام ٢٠١٨. وقد سبق أن ذكرت أن صيغته النهائية خضعت لتفتيح جذري بالمقارنة مع النسخة الأصلية التي أكدتها مصادر مختلفة، بما في ذلك مفتشون سابقون في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نفسها شاركوا مباشرة في التحقيق في هذه المسألة.

وينطبق الأمر نفسه على أنشطة فريق التحقيق وتحديد الهوية غير المشروع، الذي أجبر المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على إنشائه في انتهاك لمبدأ توافق الآراء والمادة الخامسة عشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأود أن أوضح مرة أخرى أننا نرفض أيًا من تقارير المعهد الدولي للتكنولوجيا، الحالية أو المستقبلية، باعتبارها نتائج غير مشروعة لآلية غير مشروعة، وأن الغرض منها ليس إعطاء صورة دقيقة للأحداث بل بناء سرد يتناسب مع استنتاجات تجريم دمشق. وتشكل المنهجية المعيبة لفريق التحقيق وبعثة تقصي الحقائق انتهاكا مباشرا للاتفاقية نفسها من حيث مبادئ إجراء التحقيقات، وخاصة ما يتعلق بجمع الأدلة وحفظها وتسلسل عهدها. ولا يمكننا أن نأخذ على محمل الجد أي وثائق تصاغ على أساس المعلومات التي تجمع عن بعد وبأثر رجعي، بما في ذلك من مصادر ثبت أنها غير موثوقة، مثل الخوذ البيض، الذين شاركوا مباشرة في تنفيذ حوادث الأسلحة الكيميائية في دوما مرة أخرى وفي خان شيخون.

لذلك حظيت مشاكل أخرى أكثر إلحاحا وحقيقة باهتمام أقل بكثير لعدم تناسبها مع صورة الذنب المزعوم للسلطات السورية. تشمل تلك المسائل التهديدات باستخدام الإرهابيين للأسلحة الكيميائية على أراضي الجمهورية العربية السورية وفي الدول المجاورة. وهناك أدلة على قدرة وصول الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط إلى عوامل الحرب الكيميائية. كما تشير استنتاجات فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) إلى أن لدى داعش برنامج عسكري كيميائي كامل. ولكن لم نسمع شيئا بعد عن أي تدابير تتخذ لمكافحة تلك التهديدات.

كان حارا جدا. وكانت النتيجة تأخيرا خطيرا. وفي وقت لاحق كانت سوريا مستعدة لعقد مشاورات في لاهاي ولكن رفضت الأمانة الفنية تغطية تكاليف زيارة خبراءها في ذلك الوقت. وبعد ذلك أعلن أن كل التعاون الثنائي بين الأمانة الفنية وسوريا سيتم من خلال خبير واحد في المنظمة قال إنه لا يمكن إجراء أي مشاورات بدون مشاركته. وعندما اقترح عقد الجولة الخامسة والعشرين في بيروت، ضموا الخبير نفسه في البعثة مرة أخرى. ويحق لسوريا شأنها شأن أي دولة ذات سيادة أن تصر على رفضه. ولكن أظهرت دمشق مرة أخرى حسن النية ووافقت مؤقتا على مواصلة التعاون مع الفريق من خلال تبادل الوثائق. من الواضح إذن أن دمشق لم تكن هي التي سببت المشكلة - بالرغم من أن لها كل الحق في رفض مشاركة أي خبير في مناقشة المسائل السرية - وأن فريق تقييم الإعلانات قد حول المسألة إلى مسألة مبدأ.

كما أن من المهم أن نتذكر أن التعاون مع الفريق جزء من الالتزامات الثنائية الطوعية التي تعهدت بها سوريا. ولا تتوخى ولاية الفريق القيام بأي أنشطة تحقيق ويتمثل دوره في مساعدة السوريين على صياغة إعلانهم الأولي. ولكن رأينا في التقارير خلال أكثر من عام نهجا مختلفا تزايد فيه تقديم المبررات للدعاء بعدم قدرة الأمانة الفنية على القيام بذلك، بينما واصلت دمشق الترحيب بشكل غير مسبوق.

وأود أن أشير إلى انضمام سوريا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية في ظل ظروف بالغة الصعوبة من حيث عدم الاستقرار العسكري والسياسي وتحت تهديدات الإرهاب المدعومة من الخارج. وأنها امتثلت بصدق على الرغم من كل ذلك لجميع التزاماتها ذات الصلة. وأبلغ الأمين العام مجلس الأمن بذلك في حزيران/يونيه ٢٠١٤ في حين أكد مؤتمر الدول الأطراف في المنظمة ومجلسها التنفيذي القضاء التام على القدرة الكيميائية العسكرية لسوريا في عام ٢٠١٦. وليس للأمانة الفنية الحق في فرض أي متطلبات تحقق معززة على سوريا. بيد أن الاختلافات في النهج المتبع تجاه هذه المسألة فيما يتعلق بسوريا بالمقارنة مع البلدان الأخرى التي واجهت مشاكل مماثلة واضحة للجميع، كما أن التحيز ضد دمشق قديم العهد وغالبا ما يصعب وصفه

كما لم يقدم النظام المعلومات المطلوبة في تموز/يوليو ٢٠٢١ بشأن منشأة إنتاج الأسلحة الكيميائية المعلنة التي أفادت التقارير بأنها تضررت في هجوم في حزيران/يونيه ٢٠٢١. وزعمت سورية أن اسطوانتي كلور لهما صلة بهجوم دوما بالأسلحة الكيميائية قد دمرت في ذلك الموقع نتيجة للهجوم المزعوم. ولكن كما سمعنا للتو من الممثلة السامية، لم يرد النظام على طلبات متعددة للحصول على معلومات ولم يقدم تفسيراً لانتقال هاتين الاسطوانتين إلى موقع تدميرها المزعوم. ولم يقدم النظام معلومات أو تفسيرات عن منشأة برزة التابعة للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية، حيث تم الكشف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ عن مواد كيميائية يمكن استخدامها ذاتها كأسلحة كيميائية أو كسلائف كيميائية.

لم يكمل النظام أياً من التدابير التي طلبها المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في قراره الصادر في تموز/يوليو ٢٠٢٠ بأن يعلن النظام عن مرافق الإنتاج والتخزين المرتبطة بثلاث هجمات بالأسلحة الكيميائية في آذار/مارس ٢٠١٧، وأن يعلن عن جميع الأسلحة الكيميائية التي يمتلكها وأن يحل جميع القضايا العالقة فيما يتعلق بإعلانه الأولي عن برنامج الأسلحة الكيميائية.

وقد رفض النظام منح جميع التأشيرات التي طلبها فريق تقييم الإعلانات، على الرغم من التزاماته الواضحة بالقيام بذلك بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). كما رفض المشاركة في اجتماع مع فريق تقييم الإعلان بكامل تكوينه خارج سورية.

ومن خلال تدهور التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والفشل في عقد الجولة التالية من المشاورات لأكثر من عام، تركت سورية من دون حل القضايا ال ٢٠ في إعلانها الأولي الذي لا يزال غير مكتمل. لقد ادعى نظام الأسد ومؤيدوه، وخاصة روسيا، كما سمعنا للتو، مراراً وتكراراً أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية متحيزة وغير مهنية.

هذا الادعاء سخيف. لقد عدل النظام نفسه إعلانه ١٧ مرة، ولكن فقط بعد أن حدد خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التناقضات بين

لقد أشرنا مراراً وتكراراً إلى أن تسييس البلدان الغربية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد أضر بنظام حظر الأسلحة الكيميائية برومته وقوض قدرته على التصدي للتهديدات الحقيقية التي تواجه المجتمع الدولي في ميدان نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة الكيميائية. وأود أن أشير إلى أن مجلس الأمن قد احتفل في جلسة عقدت في ٢٩ نيسان/أبريل (انظر S/PV.9026) بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي البيان الصحفي للمجلس ذي الصلة (SC/14876) كررنا جميعاً التأكيد على أنه يجب على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تكفل التنفيذ المحايد والمستقل والمهني لجميع أحكام الاتفاقية. وأدعو زملائنا الغربيين إلى أن يبدلوا أخيراً الأقوال بالأفعال وأن يتخلوا عن جهودهم الضارة لاستغلال المنظمة أداة ضاربة لمعاقبة الدول التي لا يستلطفونها.

ختاماً، أود أن أشدد على أن قيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال لديها كل الفرص للامتثال لالتزاماتها بحسن نية، بما يكفل كما تقتضي الاتفاقية، عملية تحقيق شفافة وموضوعية تميز بين الحوادث المدبرة والتهديدات الوهمية والحالات الحقيقية لاستخدام الأسلحة الكيميائية. وللقيام بذلك، من الضروري تصحيح الأخطاء المرتكبة واستعادة روح التعاون المهني غير المسيس القائم على توافق الآراء الذي كان سائداً في المنظمة. ونثق بأن السيد أرياس سيتمكن، في المستقبل القريب جداً، من أن يطلع شخصياً مجلس الأمن على خطته في ذلك الصدد.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها. نحن نقدر جهودها الدؤوبة وجهود خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقديم معلومات مستقلة ومدروسة بدقة ومفصلة عن برنامج سورية للأسلحة الكيميائية واستخدامها للأسلحة الكيميائية.

واعتقد أنه ينبغي لنا أن نقيم ما وصلنا إليه ونحن نجتمع مرة أخرى لمعالجة هذه المسألة. لم يقدم النظام السوري بعد المعلومات المطلوبة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ بشأن العوامل المؤثرة على الأعصاب المنتجة والتي جرى تسليحها في منشأة لإنتاج الأسلحة أعلن النظام أنه لا علاقة لها بإنتاج الأسلحة الكيميائية.

بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية، ولم يحرز أي تقدم بشأن عمليات التفتيش المقبلة في سورية. ويحول هذا المأزق دون تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، ولا يزال برنامج الأسلحة الكيميائية السوري خارج سيطرة المجتمع الدولي.

ونأسف شديد الأسف للعقلة المتعمدة والمستمرة والحقاء لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من جانب سوري. وأي عذر سيكون وجيها بما يكفي لتأجيل زيارة فريق المفتشين. تريد سورية أن تختار المفتشين، غير أنه ليس لها الحق في القيام بذلك على نحو ما تنص الفقرة ٧ من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

معروض علينا التقرير ١٠٥ لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2022/530)، الذي يتوصل إلى نفس الاستنتاج الذي سمعناه هنا مرات عديدة من قبل. ولا تزال الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي تم تحديدها في إعلان النظام السوري بشأن برنامجه للأسلحة الكيميائية الذي تم تحديده بالفعل قائمة. ونتيجة لذلك، لا تزال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية - كما سمعنا للتو - غير قادرة على تأكيد اكتمال الإعلان. وأخفق النظام بشكل منهجي في توفير المعلومات الضرورية التي تعتبر حاسمة للكشف عن النطاق الحقيقي لبرنامجها للأسلحة الكيميائية.

ولذلك، فإننا ننتظر من سورية أن تبدي بشكل ملموس وواضح استعدادها للتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن جميع المسائل المطروحة في تقاريرها، وفقا للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ونحث سورية على تغيير موقفها والتعاون بشكل كامل مع الأمانة الفنية. إن رفض سلطاتها التعاون مع الأمانة الفنية، بدعم من حلفائها، أمر غير مسؤول وغير مقبول. وتكرر ألبانيا إدانتها الشديدة لاستخدام الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية وعدم احترامها لالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن النظام الدولي لعدم الانتشار ينطوي على أمننا الجماعي. وهو واحد من أكثر نظم نزع السلاح فعالية على الصعيد العالمي. وتكرر ألبانيا تأكيد دعمها الكامل للعمل غير المتحيز والمحايد والمهني الذي

ما أخبرهم به النظام والحقائق الواضحة التي يمكن رصدها. هل كانت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية متحيزة عندما كشفت عن التناقضات التي اعترف بها النظام متأخرا؟ وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية معالجة هذه المسألة بجدية، وتشارك روسيا في تلك المسؤولية.

بعد ١٠٥ تقارير من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تقدر الأمانة الفنية أن الإعلان الأولي لسورية لا يمكن اعتباره دقيقا وكاملا وفقا لالتزاماتها. وتستمر جهود إسناد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مواجهة العقلة التي لا هودة فيها من قبل نظام الأسد ومؤيديه.

ونتطلع إلى إصدار تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٨ في دوما. ويجب أن نتذكر أن فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد نسب بالفعل أربع هجمات منفصلة بالأسلحة الكيميائية في سورية إلى نظام الأسد، بالإضافة إلى أربع هجمات بالأسلحة الكيميائية نسبتها آلية التحقيق المشتركة السابقة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة إلى نظام الأسد.

ولكن بطبيعة الحال، وبشكل مأساوي، فإن أخطر انتهاك ارتكبه النظام على الإطلاق هو بحق للشعب السوري - بحق القتل والجرحى، الذين لم تتحقق لهم العدالة، وبحق أحبائهم الباقين على قيد الحياة، الذين لم يجدوا بعد قدرا من الراحة وشفاء الغليل، وبحق جميع السوريين الذين ما زالوا يعيشون في خوف من أن أسلحة الأسد الكيميائية قد تطلق عليهم مرة أخرى في أي لحظة. وما زلنا ندعو سورية إلى الانخراط في تعاون مجد مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والامتثال الكامل لالتزاماتها.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالفرنسية): أضمت صوتي إلى أصوات الآخرين في شكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها المفصلة والشاملة جدا.

هذه حالة مريرة، لم تتغير كثيرا منذ الجلسة السابقة لمجلس الأمن بشأن هذا البند (انظر S/PV.9026). لم يحرز أي تقدم في المناقشات

ويواصل النظام السوري عرقلة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد تخلّت الأمانة الفنية أخيراً عن نشر فريق تقييم الإعلانات في ذاك الإقليم في ظل الغياب التام للتعاون من جانبه لأكثر من عام، وبعد رفض ذلك ست مرات. إن موقف العرقلة المنهجية هذا غير مقبول. وإننا نناشد النظام السوري بحزم أن يرد خطياً وفي أقرب وقت ممكن على المسائل الـ ٢٠ التي لا تزال معلقة. ويجب على سورية الامتثال لالتزاماتها إذا أرادت استعادة الحقوق والامتيازات التي تم تعليقها بموجب القرار الذي اتخذته مؤتمر الدول الأطراف في نيسان/أبريل ٢٠٢١.

وعلى الرغم من العقوبات، واصلت أفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحقيقاتها باستقلالية ومهنية، وأود أن أثني عليها مرة أخرى. ومن غير المسموح القيام بأي محاولات للتشكيك في شرعية الأمانة الفنية وأساليب عملها. وسنولي اهتماماً وثيقاً جداً للاستنتاجات الواردة في التقريرين المقبلين لفريق التحقيق وتحديد الهوية بشأن حادثتي دوما ومارع.

لا تزال أولوياتنا هي مكافحة الإفلات من العقاب والحظر التام لاستخدام الأسلحة الكيميائية. وهذا الكفاح هو الأساس لفعالية ومصادقية نظام الحظر. ومن الضروري كفالة تحديد هوية مرتكبي الهجمات بالأسلحة الكيميائية ومحاسبتهم. ولهذا السبب نواصل التعبئة دعماً للشراكة الدولية ضد الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

السيد غالاغر (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها اليوم.

وترحب أيرلندا بجلسة اليوم. تظل هذه الجلسات هامة، من خلال مشاركة المجلس المستمرة، في حمل سورية على الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وفي دعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في المهمة الموكلة إليها. وهذا أمر حيوي، حيث مضى أكثر من عام منذ أن شهدنا أي تقدم في هذا الملف. وخلال ذلك الوقت، تقهقر التعاون السوري مع منظمة حظر

تضطلع به الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونرفض جميع المحاولات الرامية إلى تسييس عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن هذا موقف لا يؤدي إلا إلى إبطاء تنفيذ سورية للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، وهو يضر أيضاً بسمعة مجلس الأمن.

ولتلك الأسباب، ندعو أعضاء المجلس إلى العمل بطريقة موحدة لتنفيذ القرار. وتكرر ألبانيا إدانتها الشديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة فاعلة، تحت أي ظرف من الظروف. ونؤيد الجهود الجماعية الرامية إلى كفالة محاسبة مرتكبي الهجمات بالأسلحة الكيميائية. يجب عدم التسامح مع الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية ولن يتم التسامح معه. لا بد من تقديم الجناة إلى العدالة.

وأخيراً، ما زلنا مقتنعين بأن الاختتام السريع للتحقيقات في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية سيساعد البلد ومواطنيه وسيتيح للمجلس، وبمعنى أوسع، للمجتمع الدولي تقديم الدعم الفعال للشعب السوري، الذي يحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى إيجاد رؤية واضحة للسلام والازدهار والالتزام بها. مفتاح المستقبل في أيدي السلطات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها. قبل تسع سنوات، قتل بشار الأسد أكثر من ١٠٠٠ سوري في ضواحي دمشق. ولم يطعن أحد قط في صحة ذلك. وفي أعقاب المجزرة، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٤٢٠ (٢٠١٨). وأود أنؤكد مجدداً أن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) قد اتخذ بالإجماع، بما في ذلك من جانب من فنّدوا اليوم استخدام سورية للأسلحة الكيميائية.

لقد مرت تسع سنوات تقريباً منذ انضمام سورية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وعلى الرغم من ذلك، يجب أن نشجب مرة أخرى الغياب التام لإحراز أي تقدم. فالحالة لا تتطور. ولا يزال الإعلان الأولي لسورية غير مكتمل. والتقرير الذي استمعنا إليه للتو من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية واضح جداً. وقد أبلغنا، على وجه الخصوص، أن الأسطوانتين اللتين تحويان مواد كيميائية قد دُمّرتا في مكان لم يكن ينبغي أن تكونا فيه. وعلينا أن نستمر في قول ذلك: يجب أن تكون سورية صريحة تماماً بشأن مخزونها بالكامل.

وتأخير عقد اجتماعات ثنائية مع المدير العام. إن إحراز تقدم في حل الثغرات والتناقضات الجسيمة في إعلانات سورية أمر ضروري. وتبقى خلاصة القول أنه يجب على سورية التعامل بجدية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لحل هذه القضايا بشكل عاجل ودون مراوغة. ومن الضروري أيضاً أن نطمئن، بوصفنا المجتمع الدولي، إلى أن سورية لم تعد تمتلك أسلحة كيميائية أو تنتجها. ولا يمكن القيام بذلك إلا من خلال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويجب على سورية أن تكف عن السعي إلى تفويض مرجعية المنظمة واستقلاليتها. إن اجتهد المنظمة والأمانة الفنية ومهنتيها وحيادهما واضحان للجميع. وينبغي للمجلس أن يدعم عمل المنظمة وأن يتمسك بالقاعدة القانونية المناهضة للأسلحة الكيميائية. ويجب أن يظل إغلاق ملف القضية السورية والتحقيق في أي استخدام للأسلحة الكيميائية أولوية للمجتمع الدولي. ولا يمكن أن يفلت أولئك الذين يستخدمون تلك الأسلحة غير القانونية والفظيعة من العقاب. وستواصل أيرلندا دعم جميع الجهود، بما فيها من خلال عضويتها في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لحل المسائل المعلقة في هذا الملف.

السيد ماثور (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها المفصلة. لقد أحطنا علماً بالتقرير الشهري الأخير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2022/530)، وننوه أيضاً بالتقرير الشهري الأخير الذي قدمته سورية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ونشجع على مواصلة التعاون بين سورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لحل المسائل العالقة. ونأمل أن يتم تنظيم الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطات الوطنية السورية في أقرب وقت ممكن، والتي لا تزال معلقة منذ نيسان/أبريل ٢٠٢١، وأن تواصل المنظمة وسورية العمل معاً للتغلب على العقبات.

ونولي أهمية كبيرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ونؤيد تنفيذها الكامل والفعال وغير التمييزي. ونؤيد الجهود الجماعية التي تبذلها

الأسلحة الكيميائية. ولا تزال هناك عشرون مسألة معلقة فيما يتعلق بإعلانات سورية. وبينما تواصل سورية الادعاء بأنها تتعاون مع الأمانة الفنية، لم نر أي جهد حقيقي من جانب سورية للامتثال لالتزاماتها.

ولم يتم الرد على طلبات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للحصول على معلومات. وهي تشمل طلبات بشأن العوامل الكيميائية المنتجة في مرفق لإنتاج الأسلحة الكيميائية لم يتم الإعلان عنه، والمواد الكيميائية المدرجة في الجدول ٢ الآتية من بصرى، وعبوتي الكلور اللتين تشكلان جزءاً من الأدلة الواردة من دوما وتم نقلهما دون إبلاغ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ويُعتقد أنهما دُمّرتا. يجري ذلك على خلفية هجمات متعددة بالأسلحة الكيميائية وثقتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة ونُسبت إلى السلطات السورية. وفي الوقت نفسه، منعت سورية عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو سعت إلى وضع شروط عليه. وهذا يتعارض مع التزاماتها بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بقبول الأفراد الذين تحددهم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو الأمم المتحدة وتوفير إمكانية الوصول الفوري وغير المقيد. ورداً على الإجراءات المعرّقة التي اتخذتها سورية، واصلت المنظمة إظهار المرونة والاستعداد لإحراز تقدم، وآخر ما تقدّم من ذلك كان السعي إلى مواصلة عمل فريق تقييم الإعلانات من خلال المراسلات الخطية.

ويساورنا القلق أيضاً لأن الترتيبات المتعلقة بعقد اجتماع ثنائي بين المدير العام أرياس والسيد فيصل المقداد، وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية، لا تزال معلقة بعد أكثر من عام. إن اهتمام سورية المعلن بالاجتماع لا يتطابق مع فترة الانتظار البالغة ستة أشهر للرد على مقترحات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المدرجة على جدول الأعمال.

وكما ذكرت أيرلندا في اجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المنعقد في تموز/يوليه، لا يمكن لسورية أن تستمر في الادعاء بأنها تتعاون بنشاط مع الأمانة الفنية للمنظمة وهي تعرقل في الوقت نفسه تقدم عملها عن طريق منع وصول فريق تقييم الإعلانات

ونحيط علماً بتقرير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2022/530).

نلاحظ مرة أخرى أنه على الرغم من الطلبات المتكررة التي قدمها مجلس الأمن، لا تزال السلطات السورية تتقاعس عن تقديم جميع المعلومات اللازمة لتوضيح أوجه التباين فيما يتعلق بعشرين مسألة معلقة تعود إلى إعلانها الأولي. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتم تسجيل أي تقدم في توضيح النقل غير المصرح به للأسلحة الكيميائية المتعلقةين بحادثة دوما في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

ومن ناحية أخرى، يسرنا أن نلاحظ أن السلطات السورية قبلت الاقتراح الذي قدمته الأمانة الفنية بمعالجة أوجه التباين في إعلانها الأولي من خلال تبادل المراسلات. وفي حين أن عمليات التبادل هذه قد لا تحقق نفس النتائج التي يحققها نشر فريق تقييم الإعلانات، فإننا نعتقد أنه يمكن استخدامها لبناء الثقة من أجل المضي قدماً في توضيح المسائل المعلقة.

ونأسف لأن إجراء جولة جديدة من المشاورات لا يزال مستحيلاً نظراً لرفض سورية إصدار التأشيرة اللازمة لأحد أعضاء الفريق. ولا يجب لمسألة فنية أن تصبح مسألة سياسية. ونحث سورية على الامتثال لالتزاماتها وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتوفير إمكانية وصول الأفراد المعنيين من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشكل فوري ومن دون قيود. ويعرب بلدي، المكسيك، عن دعمه الكامل للمهنية والحياد اللذين تتسم بهما المنظمة، التي لا تتألف من فريق متعدد الجنسيات من الخبراء في مختلف الميادين فحسب، بل وتتقيد أيضاً بأدق المعايير الدولية عند إجراء تحليلاتها.

ويتعين على المجلس أن يكفل المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية، ولا يمكن استثناء حالة سورية من ذلك. ويجب أن نعمل معاً لتشجيع وضع تدابير تمكن سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من إيجاد حل لجميع المسائل المعلقة. ويمثل الحوار الدبلوماسي والعملية السياسية برعاية الأمم المتحدة الخيار الوحيد لحل جميع جوانب النزاع في سورية.

جميع الأطراف لكفالة الحفاظ على مصداقية الاتفاقية وسلامتها على أكمل وجه. تعارض الهند استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب جميع الأشخاص في أي مكان ووقت وتحت أي ظرف من الظروف. وتؤكد الهند باستمرار أن أي تحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية يجب أن يكون محايداً وموثوقاً وموضوعياً. وينبغي أن يتقيد تحقيق كهذا بدقة بالأحكام والإجراءات المكرسة في الاتفاقية وينبغي أن يكون متوافقاً مع توازن القوى الدقيق والمسؤولية المكرسين فيها لإثبات الوقائع والتوصل إلى استنتاجات قائمة على الأدلة.

كما حذرت الهند مراراً وتكراراً من إمكانية حصول الكيانات والأفراد الإرهابيين على الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك في المنطقة المعنية. كما أشارت تقارير فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية من قبل الجماعات الإرهابية المحظورة من قبل الأمم المتحدة وتلك المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ضد السكان المدنيين بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦. إن كفالة المساءلة عن أعمال الإرهاب الخطيرة واللاإنسانية التي يرتكبها هؤلاء الإرهابيون والجماعات المرتبطة بهم ستعزز الكفاح الجماعي للمجتمع الدولي ضد الإرهاب. وتحقيقاً لهذه الغاية، قدمت الهند مساهمة قدرها ٢٠٠.٠٠٠ دولار لدعم التحقيقات التي يجريها فريق التحقيق.

ولا تزال الهند تؤمن بأن إحراز تقدم على مسارات أخرى من شأنه أن يساعد أيضاً في تيسير عملية السلام السياسية الشاملة للجميع في سورية. وبغية تحقيق ذلك، يتعين على جميع الأطراف، ولا سيما الأطراف الفاعلة الخارجية، أن تظهر بشكل عملي التزامها تجاه عملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة، تماشياً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيدة بونروسترو ماسيو (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):
أعرب عن امتناني للإحاطة التي قدمتها الممثلة السامية ناكاميتسو، وأرحب أيضاً بحضور وفود سورية وإيران وتركيا.

السورية مسؤولة عن هجمات بالأسلحة الكيميائية ضد شعبها. وإجمالاً، حددت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ٢٠ حادثاً ينطوي على استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وهناك تقارير موثقة جيداً عن العديد من الحوادث الأخرى.

يجب أن نسلط الضوء على تلك المسائل، ليس بسبب مسؤولياتنا بموجب المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل ولأننا مدينون بذلك أيضاً لضحايا تلك الأسلحة المروعة بغية كفالة ألا يمر استخدامها بدون رادع. يجب ألا تقلت من العقاب أي دولة تقوم بتطوير الأسلحة الكيميائية أو حيازتها أو نشرها، في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك بالنيابة عن البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن، وهي غابون وغانا وكينيا.

وأشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح ناكاميتسو على إحاطتها حول ملف الأسلحة الكيميائية في سورية. ونرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا في هذه الجلسة.

تشكل الأسلحة الكيميائية تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين عند استخدامها لأغراض غير سلمية. ويمكن أن يكون لتداعياتها السامة عواقب وخيمة وتلحق بحياة البشر وممتلكاتهم ضرر لا سبيل لتداركه. واعترافاً بهذه المخاطر، انضمت ١٩٣ دولة إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك الجمهورية العربية السورية، التي أصبحت دولة طرفاً في الاتفاقية منذ عام ٢٠١٣.

والتزمت الدول الأطراف، من خلال انضمامها، بالتقيد بأحكام الاتفاقية، مع كفالة إدراجها في التشريعات الوطنية وتنفيذها لاحقاً على الصعيد الوطني. ولذلك، تعهدت الجمهورية العربية السورية، من خلال انضمامها إلى الاتفاقية، بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقديم الدعم اللازم لأمانتها الفنية، على النحو المنصوص عليه في المادة السابعة من الاتفاقية.

السيد إيكيرسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر الممثلة السامية مرة أخرى على إحاطتها وعلى تذكيرنا بالحقائق بوضوح. يجب أن نراعي هذه الحقائق وألا نسمح بتشتيت انتباهنا بوابل المعلومات المضللة التي تحيط ببرنامج الأسلحة الكيميائية السوري. يضطلع فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بولاية تتمثل في كفالة وفاء الجمهورية العربية السورية بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فضلاً عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويعمل الفريق منذ عام ٢٠١٤ على تسوية العديد من الثغرات وأوجه التضارب وعدم الاتساق في الإعلان الأولي عن الأسلحة الكيميائية في سورية. ومنذ نيسان/أبريل، بذل جهوداً مكثفة للانتشار في سورية لمواصلة عمله الحيوي، كما اقترح عقد اجتماع خارج سورية. بيد أن الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين الأمانة الفنية والجمهورية العربية السورية لم تجر بعد. وكما قالت الممثلة السامية، فإن المسؤولية عن ذلك تقع على عاتق الجانب السوري، الذي لم يرد على الرسائل والمذكرات الشفوية الصادرة عن الأمانة الفنية واستمر في رفض إصدار تأشيرة للخبير التقني الرئيسي.

وعلى نحو ما سمعنا اليوم، لم تمثلت الجمهورية العربية السورية أيضاً للعديد من الالتزامات الأخرى، بما في ذلك قرار مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٨ بأن تعلن عن جميع الأسلحة الكيميائية التي تمتلكها، بما في ذلك السارين وسمائفة، فضلاً عن قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادر في تموز/يوليه ٢٠٢٠ الذي ينص على أنه عليها الإعلان عن المرافق المتصلة بالأسلحة الكيميائية المستخدمة في الهجمات بالسارين والكلور في اللطامنة في ٢٤ و ٢٥ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧.

إن هذه الحقائق ليست نظرية؛ بل إنها خطيرة جداً. وكما سمعنا مرات عديدة، فإن القضايا العشرين التي لم تحل بعد في الإعلان الأولي لسورية تشمل موقع عدة مئات من الأطنان من عوامل الأسلحة الكيميائية وآلاف الذخائر. وقد خلص فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن الجمهورية العربية

(تكلم بالإنكليزية)

الأسلحة الكيميائية يمكن أن تساعد على استعادة الثقة وتوفير الزخم اللازم للنهوض بمختلف جوانب البرنامج وتشجيع زيادة الالتزام بتعزيز التعاون.

ونرحب أيضا بتمديد الاتفاق الثلاثي المبرم بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، وهو اتفاق سيساعد على تيسير الأنشطة التي كُلفت الأمانة الفنية بتنفيذها فيما يتعلق بالقضاء التام على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. ونشير إلى الجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة تقصي الحقائق في سورية وفريق التحقيق وتحديد الهوية على النحو المكلف به بموجب قرارات المجلس التنفيذي ذات الصلة، ونكرر التأكيد على أهمية كفالة أن يظلا متحليين بالاستقلالية والشفافية والحياد أثناء اضطلاعهما بولايتهما. كما نحيط علما أيضا بالنشر المرتقب لبعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية وننتظر نتائج عملها.

وستواصل مجموعة الدول الأفريقية الثلاث دعم التدابير الرامية إلى كفالة المساءلة، وستساعد على تعزيز الردع والنهوض بالمعايير الراسخة لمناهضة استخدام الأسلحة الكيميائية.

وفي الختام، نكرر طلبنا إلى المجلس تقديم دعمه في معالجة المسائل التي تعوق إحراز التقدم في التنفيذ الكامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) على نحو أكثر فعالية.

السيدة مطر (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها. وأود في بيان اليوم تكرار ما ذكرناه مسبقا بشأن هذا الملف، وفي مقدمة ذلك التأكيد مجددا على الموقف المبدئي لدولة الإمارات العربية المتحدة، المتمثل برفضها وإدانتها الصريحة لاستخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف من قبل أي من كان وفي أي مكان. حيث يشكل استخدامها انتهاكا صارخا لأحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والقانون الدولي.

وبالنسبة لعدم التمكن من الاتفاق على عقد جولة من المشاورات المحدودة بين السلطات السورية وفريق تقييم الإعلانات التابع للمنظمة في

وفي هذا الصدد، تؤكد البلدان الأفريقية الثلاثة من جديد التزامها بأحكام الاتفاقية، فضلا عن أحكام القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي يوفر إطارا لتدمير الأسلحة الكيميائية في سورية بسرعة وبصورة يمكن التحقق منها، ويدعو البلد إلى الوفاء بالتزاماته. وفي هذا الصدد، تكرر البلدان الأفريقية الثلاثة دعمها الكامل لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك أمانتها الفنية، التي يجري منعها من تنفيذ ولايتها في سورية. ونحيط علما بالتقرير الشهري ١٠٥ للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن الأنشطة المتصلة بتدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية (انظر S/2022/530).

ومرة أخرى، نعرب عن قلقنا من تقييم الأمانة الفنية الذي ذهب إلى أن البيانات التي قدمتها السلطات السورية لا يمكن أن تعتبر دقيقة وكاملة وفقا لأحكام الاتفاقية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وقرارات المجلس التنفيذي. كما يساورنا القلق من أن الأمانة العامة لم تتلق بعد إعلانا من الجمهورية العربية السورية عن كل ما لم يعلن عنه من أنواع وكميات العوامل المؤثرة في الأعصاب التي جرى إنتاجها أو تهيئتها في شكل أسلحة في مرفق سابق لإنتاج الأسلحة الكيميائية كان قد أعلن أنه لم يُستخدم قط لإنتاج عوامل حرب كيميائية أو تهيئتها في شكل أسلحة. ونأسف لأنه لا يزال عقد الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات

بشأن سورية عالقا حتى الآن، بسبب رفض منح تأشيرات الدخول للخبير الفني الرئيسي في فريق تقييم الإعلانات. ونشدد على أن العمليات الميدانية التي يضطلع بها فريق تقييم الإعلانات حيوية لتنفيذ المسؤوليات المنوطة به وقرارات المجلس التنفيذي ذات الصلة، ونكرر النداءات الموجهة إلى السلطات السورية لمنح جميع أعضاء الفريق إمكانية الدخول إلى البلد بدون قيود. وفي ذلك الصدد، نشجع على المزيد من التعاون بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات السورية بغية إحراز تقدم هادف وإنهاء هذه المسألة. ونعتقد أن عمليات تبادل الآراء المباشرة الرفيعة المستوى بين وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية والمدير العام لمنظمة حظر

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي الأساس القانوني والمعياري لحل القضايا المتعلقة بالأسلحة الكيميائية. وينبغي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تنقيد تقيدا صارما بمتطلبات الاتفاقية عند التحقيق في الحوادث التي تنطوي على الادعاء باستخدام أسلحة كيميائية وإسناد المسؤولية فيها. ويجب أن يلتزم العمل في هذا الميدان بمبادئ الاستقلال والحياد والموضوعية، وأن يكفل احترام العلم والحقائق من أجل ضمان الامتثال الإجرائي وجمع الأدلة الدامغة والنتائج الموثوقة. وأود أن أؤكد مجددا أن عدة بلدان، منها الصين، عارضت منذ البداية اعتماد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من خلال التصويت لمقررها المعنون "التصدي للتهديد الناشئ عن استخدام الأسلحة الكيميائية"، وهو ما يتجاوز نطاق اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وعارضنا أيضا تشكيل فريق التحقيق وتحديد الهوية. ويساور الصين قلق عميق إزاء العمل الذي تقوم به حاليا منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والذي يشوبه الكثير من التسييس والانقسامات العميقة فيما بين الدول الأطراف فيها. ونأمل أن يبذل المدير العام والأمانة الفنية جهودا جادة للتمسك بالطابع الفني للمنظمة على نحو فعال، والعودة إلى ممارسة اتخاذ القرار من خلال توافق الآراء، وعدم السماح بتحويل المنظمة إلى أداة جيوسياسية.

وفي الختام، تدعو الصين مجلس الأمن مرة أخرى إلى التركيز على الكفاءة والنظر بعناية في إجراء مداولات أقل تواترا بشأن المسائل السورية أو الجمع بين هذه المداولات.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

ونلاحظ مرة أخرى أنه لم يحرز أي تقدم بشأن هذا الملف منذ آخر اجتماع لنا (انظر S/PV.9026). ولم تف سورية بعد بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). إن عدم إحراز التقدم لا يثير القلق بالنسبة لسورية فحسب، بل لنا جميعا في التمسك بالحظر العالمي المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية. ولا تزال ثقة النرويج في عمل المدير العام آرياس والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ثابتة ونرفض بشدة أي جهود تُبذل للتشكيك في عملهم المهم.

بيروت، فنود التشديد مرة أخرى على أن عقد هذه المشاورات والانخراط في حوار بناء يعد ضروريا لتقييم وضع القضايا العالقة وإحداث تقدم في هذا الملف. مما يتطلب من الجهات المعنية إيجاد حل توافقي. ونتطلع إلى أن يتم تخطي العقبات القائمة أمام هذه المشاورات قبل الاجتماع المقبل للمجلس حول هذا الشأن. ونؤكد مجددا على ضرورة القضاء كليا على الأسلحة الكيميائية وحرمان أي كان من الحصول عليها أو استخدامها، سواء في سورية أو خارجها، ولا سيما أن وقوعها في أيدي الجماعات الإرهابية التي تسعى إلى الحصول على مثل هذه الأسلحة الخطيرة واستخدامها لتحقيق غاياتها الخطيرة يشكل تهديدا جسيما على الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين. ونؤكد على أهمية تعزيز جهودنا في مكافحة داعش لمنع من إعادة ترتيب صفوفه أو حصوله على الأسلحة الكيميائية، خاصة أن الفترة الأخيرة شهدت محاولات مستمرة لهذا التنظيم لشن الهجمات وتطوير قدراته القتالية.

وختاماً، تؤكد دولة الإمارات على أهمية إحراز تقدم في الملف الكيميائي وفي كافة الملفات المتعلقة بحل الأزمة السورية.

السيد شينغ جي شنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها. ويؤسفني بالغ الأسف أن السيد آرياس لم يستجب لدعوتنا مرة أخرى.

وأود أولاً أن أكرر مجدداً أن الصين تعارض بشدة استخدام أي بلد أو منظمة أو فرد الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف. وما فتئت الصين تدعو دائماً إلى الحوار والمشاورات لحل المسائل العالقة بخصوص الإعلان الأولي بشأن الأسلحة الكيميائية الذي قدمته سورية. ونشجع الأمانة الفنية على استمرار التواصل مع سورية فيما يتعلق بتفتيش مركز الدراسات والبحوث العلمية السوري والاجتماع بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية السوري، من بين أمور أخرى. وقد تأجل انعقاد الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات التقنية لنصف عام بسبب مشاكل تتعلق بإصدار تأشيرة دخول لأحد الخبراء. وتدعو الصين الأمانة الفنية إلى احترام شواغل الدولة الطرف فيما يتعلق بتأشيرات الدخول وإلى التحلي بالمرونة في هذه المسألة.

فإن إعادة النظر في تواتر انعقاد هذه الاجتماعات بات ضرورة ملحة. فعدم عقد جلسة بشأن هذا الموضوع في حزيران/يونيه لم يؤثر على عمل المجلس بشأن الملف بأي شكل من الأشكال. ويعزز ذلك صحة تصورنا بأن الجلسات الفصلية هي الوتيرة المثالية لعقد هذه المناقشات. فعقد جلسات شهرية عندما تقل المستجدات ذات الصلة في الميدان أو تتعذر لا يبدو استغلالا فعالا سواء للوقت أو للموارد.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة من الجلسات المفتوحة بطريقة أكثر فعالية.

أعطى الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): لقد انضمت الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية طوعا وبحسن نية، وأتاحت تطبيقها على نحو فوري وقبل دخولها حيز النفاذ، بالرغم من ظروفها الصعبة. كما تعاون بلدي بشكل كامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لتدمير مخزونات من تلك الأسلحة ومرافق إنتاجها وخلال فترة قياسية، وهو ما تشهد عليه تقارير المنظمة ذات الصلة.

وعلى الرغم مما شهدناه على مدى السنوات الماضية من تسييس لهذا الملف والذي تجلّى في النهج العدائي لبعض الدول والمماطلة المتعمدة من قبل الأمانة الفنية في التعامل مع بعض جوانبه، فقد حافظ بلدي على مقاربة بناءة وانخراط إيجابي. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى عدد من التطورات الإيجابية التي لم تلحظها السيدة ناكاميتسو.

فقد قدمت الجمهورية العربية السورية تقريرها الشهري رقم ١٠٤ حول النشاطات المتصلة بتدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها. كما وافقت على تمديد الاتفاق الثلاثي بين الجمهورية العربية السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لمدة ستة أشهر أي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢،

ونأسف لعدم عقد الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطات السورية، بسبب رفض السلطات السورية إصدار تأشيرة للخبير الفني الرئيسي في فريق تقييم الإعلانات. ولم نبرح نذكر سورية بالتزامها بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وقبول موظفي المنظمة ومنحهم فرصة الدخول إلى البلد. وعلاوة على ذلك، سنواصل حث سورية على تقديم معلومات كافية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل حل القضايا العشرين العالقة من الإعلان الأولي لسورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للبرازيل.

في البداية، أود أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها. وأود أيضا أن أشكر المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تقريره الأخير (انظر S/2022/530). وكما نستنتج من قراءته، لم يتغير شيء يُذكر في الحالة في الميدان أو في العلاقة بين الجمهورية العربية السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونأمل أن نشهد في المستقبل القريب تطورات إيجابية في الملف وأن يتمكن المدير العام من الحضور شخصيا لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن.

ونرحب بالتفاهم الذي تم التوصل إليه مؤخرا بشأن معالجة أوجه القصور في الإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية من خلال تبادل المراسلات، حتى وإن كان تبادل المراسلات هذا لا يمكن أن يكون بديلا عن إجراء مشاورات بين سورية وفريق تقييم الإعلانات. ونأمل أن يشكل تبادل المراسلات خطوة أخرى نحو استئناف حوار بناء.

ما فتئت البرازيل تدعو إلى استعادة الثقة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية فضلا عن ضرورة التغلب على التسييس المؤسف الذي قوض ثقافة توافق الآراء داخل المنظمة وهيئات صنع القرار التابعة لها.

أخيرا وكما ذكر وفد بلدي في مناسبات سابقة، على الرغم من أنه ينبغي أن يولي المجلس اهتماما خاصا للتقدم المحرز في مجال إزالة الأسلحة الكيميائية في سورية وللخضوع للمساءلة عن استخدامها،

(تكلم بالعربية)

المفارقة العجيبة تكمن في أن أحدا لا يعرف من أين جاء السيد مدير عام المنظمة بهذا التفسير. إذ لا يوجد في الاتفاقية ولا في قرارات أجهزة صنع القرار في المنظمة أي نص أو إشارة، من قريب أو بعيد إلى مثل هكذا تبرير. الواضح أن السيد مدير عام المنظمة قد ذهب بعيدا في الرضوخ لسياسات الدول الغربية وبدأ بفصل تطبيقه للاتفاقية على قياسات تلك الدول وجداول أعمالها السياسية، مما يؤكد بأن مسار عمله قد خرج عن المهنية والولاية التي أنيطت به.

إن قرار مؤتمر الدول الأطراف بتعليق حقوق وامتيازات عضوية سورية في المنظمة، الذي فرضته دول غربية عبر الضغط والابتزاز، لا يعني بأية حال من الأحوال تنصل المدير العام للمنظمة من واجباته في التواصل مع السلطات السورية المعنية والسعي للتعامل مع بعض المسائل العالقة بين الطرفين بما يكفل حلها وإغلاقها بشكل نهائي. وبالتالي، فإن زيارته إلى أي دولة طرف ليست امتيازاً يمنحه المدير العام لها، بل تقع ضمن مهامه وواجبات عمله.

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل كان السيد أرياس قد زار دمشق للسعي لإيجاد حل لهذه المسائل العالقة حتى قبل قرار مؤتمر الدول الأطراف بتعليق حقوق وامتيازات عضوية سورية؟ الجواب ببساطة، لا.

ثانياً، بالنسبة لعمل فريق تقييم الإعلانات، ما يزال موقف بلدي مرحباً بعقد جولة المشاورات الخامسة والعشرين وزيارة الفريق إلى سورية باستثناء شخص واحد، وذلك لأسباب وجيهة سبق لنا أن قمنا بشرحها. إن استمرار الأمانة الفنية في التمسك بهذا الشخص على حساب عمل الفريق ككل، بالرغم من امتلاكها لخبرات فنية بديلة وكافية، يعزز صوابية موقفنا ويزيد من شكوكنا في المهنية التي يجب أن تتحلى بها الأمانة الفنية.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن اللجنة الوطنية السورية قد وافقت على مقترح الأمانة الفنية الأخير لتبادل المراسلات بما يخص عمل الفريق في الوقت الحالي على الرغم من إدراكها لمحدودية النتائج التي يمكن أن تحققها مثل تلك المراسلات. إن الجمهورية العربية السورية

بما ييسر مهام وأنشطة المنظمة في سورية. كما صدر مؤخراً تقرير جولة التفتيش الثامنة لمركز الدراسات والبحوث العلمية والذي أكد على عدم وجود أي نشاط محظور بموجب الاتفاقية، وأشاد بالتعاون الكبير والتسهيلات التي قدمتها سورية لفريق التفتيش خلال تلك الجولة.

إن من المؤسف أن تعاون اللجنة الوطنية السورية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووفاءها بالتزاماتها بموجب الاتفاقية قد قوبلا بالبحود والنكران. فالنقارير الشهرية لمدير عام المنظمة وخاصة الأخيرة منها (انظر S/2022/530)، تركز على السلبيات وتروج لها وتتجاهل أي تطورات إيجابية. كما تعرض صوراً مجتزأة لجوانب معينة على نحو يخرجها عن مسارها الصحيح. ولهذا، فقد حرص رئيس اللجنة الوطنية السورية خلال الأشهر الأخيرة الماضية على توجيه رسائل إلى المدير العام يوضح فيها الكثير من المغالطات التي تضمنتها تقارير الأمانة الفنية ويطالب بوضع الأمور في نصابها الصحيح.

اسمحوا لي أن أتناول بعض الجوانب المثارة خلال هذا النقاش اليوم.

أولاً، فيما يتعلق بالاجتماع رفيع المستوى بين السيد وزير الخارجية والمغتربين والمدير العام للمنظمة، أؤكد بأن بلدي قد رحب فوراً بالدعوة إلى عقد هذا الاجتماع. وحرص على عقده في أقرب وقت ممكن، وطلبت أن يتم الاتفاق بين الجانبين على مكانه وجدول أعماله.

وخلال عملية المشاورات، اقترح الجانب السوري عقد الاجتماع في دمشق، إلا أن المدير العام لم يبد التجاوب المطلوب إلى أن وصل به الأمر إلى تقديم ذريعة لم تشهد المنظمة عبر تاريخها مثيلاً لها. إذ زعم خلال كلمته الافتتاحية أمام دورة المجلس التنفيذي للمنظمة مطلع هذا الشهر بأنه لا يمكنه عقد الاجتماع رفيع المستوى في دمشق بذريعة، وأفتبس:

(تكلم بالإنكليزية)

”وعلى أية حال، لا يمكنني، بصفتي مديراً عاماً، أن أبرر السفر إلى دولة طرف حرماً مؤتمراً الدول الأطراف من بعض الحقوق“.

استخدم مصطلح "النظام" عدة مرات في معرض الإشارة إلى الحكومة السورية. وأود أن أسأل الزميل ممثل الولايات المتحدة: هل قرارات مجلس الأمن أو المجلس التنفيذي للمنظمة تشير إلى الدول الأعضاء بالأنظمة أم بالحكومات؟

إن الولايات المتحدة الأمريكية كعضو دائم في مجلس الأمن وفي المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يتوجب عليها التقيد بلغة الخطاب المتبعة الواردة في تلك القرارات وألا تشجع الآخرين على مخاطبتها بنفس الأسلوب.

الزميل، ممثل فرنسا، وجه اتهاماً باطلاً لا أساس له من الصحة ولا يستند إلى أي دليل ويندرج فقط في إطار السياسة العدائية التي مارستها فرنسا ضد بلدي. منذ ١٠ سنوات وحتى الآن، بما في ذلك من خلال دعمها للتنظيمات الإرهابية وانتهاكها لسيادة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها. ولهذا، يتوجب عليه قبل أن يوجه الدعوات إلى الآخرين باحترام القرارات أن يلتزم بلده باحترامها.

الزميل، ممثل ألبانيا، قال إن سورية تريد أن تختار الخبراء. أقول له إن هذا التوصيف خاطئ. سورية لا تريد أن تختار الخبراء لكنها يحق لها أن تقبل أو ترفض من تتعامل معه، خاصة إذا كان لديها ما يؤكد وقوع أي من الخبراء في الانحياز وانعدام الموضوعية.

إن هذا النوع من المناقشات العدائية غير البناءة لا يؤدي إلى حلول، بل إلى مزيد من التعقيد. لهذا، فأنا أدعو الزملاء إلى الكف عن مثل هذه البيانات العدائية واتباع نهج إيجابي بما يضمن قيام المجلس بالوفاء بمسؤولياته وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وضمن الاحترام التام لسيادة واستقلال الدول الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية إيران الإسلامية.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلمت بالإنكليزية): إن إيران، بوصفها ضحية رئيسية لاستخدام الأسلحة الكيميائية، تدين مرة أخرى بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان وفي أي مكان وفي أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف.

تعرب عن قلقها إزاء العراقيل التي تضعها الأمانة الفنية في وجه إحراز تقدم نحو إنهاء المسائل العالقة في إعلانها الأولي وإغلاقها، والذي يمثل مصلحة أساسية بالنسبة لسورية، وتدعو الأمانة الفنية إلى التخلي عن هذه التكتيكات الضارة والسلوك السلبي والعودة إلى مسار العمل البناء والتعاون المثمر.

ثالثاً، بشأن عمل بعثة تقصي الحقائق، فإن الجمهورية العربية السورية في الوقت الذي أدانت فيه مراراً وتكراراً استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان، وفي أي زمان ومكان، وتحت أي ظروف، كانت قد أبلغت الأمانة الفنية بعدد من الحوادث التي قامت فيها التنظيمات الإرهابية باستخدام الأسلحة الكيميائية وطلبت قيام بعثة تقصي الحقائق بالتحقيق بشأنها. إلا أنه من المستهجن أن تلك البعثة لم تقدم تقاريرها عن تلك الحوادث حتى الآن رغم انقضاء أكثر من خمس سنوات عليها، ناهيك عن إصرارها على عدم الالتزام بطرائق العمل المهنية المنصوص عليها في الاتفاقية.

ووفد بلدي يستنكر هذه المماثلة ويطالب بوضع حد لهذا التلاعب، ويدعو البعثة إلى إصدار تقاريرها حول تلك الحوادث والتقيد بوثيقة الشروط المرجعية ونصوص الاتفاقية خلال قيامها بالعمل.

في الختام، يود وفد بلدي أن يُذكر بأنه دأب على موافاة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بمعلومات حول حصول إرهابي تنظيمي داعش وجبهة النصرة والكيانات الأخرى المرتبطة بهما على أسلحة كيميائية ومواد كيميائية سامة بغرض تنفيذ هجمات كيميائية أو فبركة مسرحيات ملفقة بهدف اتهام الجيش العربي السوري بها.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى مشاركة وفد بلدي في جلسات المشاورات المفتوحة للمراجعة الشاملة لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ودعوتها إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي لمنع وصول أسلحة الدمار الشامل، ومنها الأسلحة الكيميائية، إلى أيدي المجموعات الإرهابية لما يشكله ذلك من تهديد للسلم والأمن الإقليمي والدولي.

اسمحوا لي، قبل أن أختتم بياني، بأن أرد على ما ورد في بيانات بعض الدول. فالزميل، ممثل الولايات المتحدة الأمريكية خلال بيانه،

الاتجاه الصحيح، حيث أنه سيدفع مناقشات الطرفين قدماً. ونشير إلى أن الحكومة السورية قد رحبت بهذا الاجتماع ونأمل أن يحذو المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حذوها.

وإذ نضع في الاعتبار تعاون الحكومة السورية ووفائها بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، فإننا نتوقع من مجلس الأمن ألا يكرس جلساته لتكرار المواقف والادعاءات التي لا أساس لها ضد الحكومة السورية، الأمر الذي لا يفيد كفاءة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد كيشيلي (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها، ونشيد باستقلالية الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومهنتها وحيادها.

إن التقرير الأخير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2022/530) يبين أن القضايا المعلقة فيما يتعلق بالإعلانات الأولية واللاحقة للنظام السوري لا تزال قائمة. ولا تزال أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تنتظر الردود على استفساراتها المرسلة إلى النظام فيما يتعلق بمرافقها لإنتاج الأسلحة الكيميائية وأسطوانات الكلور المستخدمة في الهجوم على دوما في عام ٢٠١٨. ويواصل النظام استخدام أساليب المماثلة لتجنب الاجتماع مع فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من خلال رفض إصدار تأشيرة لأحد أعضاء الفريق وجعل استبعاد نفس خبير هذا الفريق شرطاً لعقد الجولة التالية من المشاورات. نتوقع إجراءات ملموسة من مجلس الأمن لكفالة تعاون النظام تعاوناً كاملاً مع الفريق وتقديمه إعلاناً إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الفور عن المدى الكامل لبرنامج أسلحته الكيميائية.

إن التحقيقات الحالية التي تجريها بعثة تقصي الحقائق في سورية، وفريق التحقيق وتحديد الهوية، هي تحقيقات مهمة لإثبات الحقيقة بشأن الأسلحة الكيميائية المستخدمة في سورية. ونشير إلى تقارير بعثة تقصي الحقائق التي تفيد باستخدام مواد كيميائية كأسلحة في مارع في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وفي كفرزيتا في ١ تشرين الأول/

ونعتقد أن التدمير الكامل لجميع الأسلحة الكيميائية والقضاء عليها على نطاق عالمي، فضلاً عن تنفيذ جميع التدابير الأساسية لمنع إنتاجها، هو وحده الذي يمكن أن يكفل عدم استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى أبداً.

وفي غضون ذلك، ندعو إلى التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، فضلاً عن الحفاظ على سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن تسييس تنفيذ الاتفاقية واستغلال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحقيق أهداف وطنية ذات دوافع سياسية يؤدي إلى عواقب سلبية كبيرة على سلطة الاتفاقية ومصداقيتها وكذلك على سلطة المنظمة ومصداقيتها. ولذلك، يجب ألا تُستخدم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحقيق أهداف وطنية ذات دوافع سياسية.

بينما أوفت سورية بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وتواصل التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فقد تعرضت لمثل هذه المحاولات من جانب بعض الدول الأطراف في السنوات الأخيرة.

ونشيد بجهود سورية في تقديم تقريرها الشهري رقم ١٠٤ إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الأنشطة المضطلع بها على أراضيها والمتعلقة بتدمير أسلحتها الكيميائية ومرافق إنتاجها في ١٥ تموز/يوليه.

كما وافقت سورية على تمديد الاتفاق الثلاثي بين الجمهورية العربية السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لمدة ستة أشهر، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، من أجل تسهيل التخطيط لمهام المنظمة وأنشطتها في سورية. وتقدم الحكومة السورية بانتظام معلومات إلى الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حول حيازة واستخدام المواد الكيميائية من قبل بعض المنظمات الإرهابية وكذلك افتعال حوادث كيميائية من أجل إلقاء اللوم على الجيش السوري في هذه الأعمال الشنيعة.

إن الاجتماع المقترح عقده في دمشق بين وزير الخارجية السوري والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية هو خطوة مناسبة في

على دراية بجميع التفاصيل التي قدمها الخبراء السوريون طوال تاريخ تقييم الإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية عن برنامج أسلحتها الكيميائية، بما في ذلك جميع المسائل المتعلقة وكذلك المسائل التي تم حلها. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن هذا الخبر يجيد اللغة العربية. وبناء عليه فإن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تعتبر هذا الخبر عضوا لا غنى عنه في الفريق.

والآن، في حين أن إصدار تأشيرة عادة ما يكون مسألة سيادة وطنية، كما يعلم جميع أعضاء المجلس، إلا أن الفقرة ٧ من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وضعت ترتيبات خاصة جدا في هذا الصدد. فلقد قرر مجلس الأمن أن

”... تتعاون الجمهورية العربية السورية تعاوناً كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، بوسائل منها الامتثال للتوصيات ذات الصلة بالموضوع الصادرة عنهما، وقبول الموظفين الذين تعيّنهم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو الأمم المتحدة، وتوفير ضمان الأمن للأنشطة التي يضطلع بها هؤلاء الموظفون، وإفصاح السبل أمامهم للوصول فوراً ودون قيد إلى أي موقع وإلى جميع المواقع ومنحهم الحق في تفتيشها، في سياق اضطلاعهم بمهامهم، وإتاحة سبل الوصول فوراً ودون قيد إلى الأفراد الذين لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أسباب تدعوها إلى الاعتقاد بأنهم مهمون لأغراض ولايتها، ويقرر أن تتعاون جميع الأطراف في سورية تعاوناً تاماً في هذا الصدد“.

ولهذا السبب من المهم أن يكون هذا العضو في فريق التقييم جزءاً من جولات المشاورات.

وبطبيعة الحال، ذكر المدير العام أنه لا يستطيع تبرير السفر إلى دولة طرف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حرماً مؤتمراً الدول الأطراف من بعض الحقوق لعقد اجتماع اقترحتة الأمانة في المقام الأول. بيد أنه ذكر أيضاً في الدورة المائة للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي عقدت مؤخراً - في الفترة بين ٥ و ٧ تموز/يوليه - ما يلي:

أكتوبر ٢٠١٦. ننتظر نتائج التحقيقات الإضافية التي أجراها فريق التحقيق وتحديد الهوية بشأن هذين الهجومين لتحديد هوية مرتكبيهما. دعونا نكرر التأكيد على أن استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص، في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف، يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي. وندين بشدة الاستخدام المتكرر والمؤثّق جيداً للأسلحة الكيميائية من جانب نظام الأسد ضد شعبه. تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية لضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة في سورية. فنحن مدينون بهذا للضحايا.

لقد آن الأوان لأن يترك أعضاء مجلس الأمن خلافاتهم السياسية وراءهم وأن يتصرفوا وفقاً للقانون الدولي. ويجب حث النظام السوري على التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية دون مزيد من التأخير. إن هذا أمر أساسي لمنع تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية، سواء كان ذلك في سورية أو في أي مكان آخر في العالم. إن إنهاء الإفلات من العقاب أمر بالغ الأهمية إذا أردنا تحقيق السلام في سورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو للرد على التعليقات والأسئلة المثارة.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): تلقيت طلباً محدداً من سعادة السفير بوليانسكي، ممثل الاتحاد الروسي، بشأن بعض المسائل للحصول على مزيد من المعلومات. ولذلك سأحاول الرد.

أولاً، فيما يتعلق بفريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي تتمثل ولايته، كما نعلم، في التحقق من إعلان سورية الأولي من خلال المشاورات الثنائية مع السلطات الوطنية السورية؛ ولذلك فإنه وسيلة للتحقق. لكنه أيضاً وسيلة لمساعدة سورية في تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

لماذا نحن نصر على هذا الخبر بالذات في فريق التقييم الذي لم تمنح الجمهورية السورية تأشيرته؟ لقد تم إبلاغي بأن خبر الفريق هذا كان جزءاً من الفريق وعلى اتصال مباشر مع الخبراء والمسؤولين السوريين منذ إنشاء الفريق، أي منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤. لقد تم إرسال خبر الفريق هذا إلى سورية أكثر من ٢٠ مرة، ولذلك فإن هذا الخبر

بيد أن المسألة تتعلق بالتعامل مع خبير فقد المهنية والموضوعية. ولهذا كان موقفنا، حتى حينما اقترحت الأمانة الفنية مكانا آخر غير سورية لإجراء مشاورات، أننا موافقون على ذلك لكن دون مشاركة هذا الخبير. إذاً، المسألة تتعلق بمشاركة خبير فقد مهنيته وموضوعيته، وليست مسألة تأشيرة، وليست مسألة من نختار. فللمنظمة الحق أن تختار من تريد، ولديها، وأؤكد لديها، ما يكفي من الخبراء للقيام بذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): أود ببساطة أن أقول إنني لم أستخدم كلمة "تحقيق" أو "تفتيش". لقد قلت إن ولاية فريق تقييم الإعلانات هي التحقق من الإعلان الأولي لسورية من خلال إجراء مشاورات ثنائية مع السلطة الوطنية السورية. وأضفت أنها وسيلة لمساعدة سورية في ذلك الصدد. ولم أستخدم كلمة "تفتيش" أو "تحقيق".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو على توضيحاتها.

طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة الآن.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): أعذر عن طلب الكلمة مرة أخرى. غير أنني لدي اعتراض على توصيف السيدة ناكاميتسو. لا تتمثل ولاية فريق تقييم الإعلانات في التحقق من إعلان سورية الأولي؛ إنما لمساعدة سورية على تقديم إعلانها. وأرجو ضبط هذا المصطلح. وأكرر ليس للفريق ولاية في التحقق وإنما لمساعدة سورية.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.

"عندما تكون الجمهورية العربية السورية مستعدة لدعم إعلانات التزامها بأفعال، بما في ذلك من خلال المشاركة البناءة بشأن المكان وجدول الأعمال، ستكون الأمانة مستعدة للمشاركة وفقا لذلك".

وتم إبلاغي أيضا بأن مكتب المدير العام يجري اتصالات منتظمة ومباشرة مع مكتب وزير الخارجية، وبالتالي فإن اتصالاتهما لا تزال مستمرة.

واسمحوا لي أن أختتم ملاحظاتي الإضافية بالإعراب عن أمل في التمكن من عقد هذه الاجتماعات في أقرب وقت ممكن وفي أن تسهم في حل هذه الاختلافات غير المحسومة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو على توضيحاتها.

أعطى الكلمة الآن مرة أخرى لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): فقط وددت التعقيب على ما قالته السيدة ناكاميتسو للتو بشأن ولاية عمل فريق تقييم الإعلان. فقد قالت في مداخلتها للتو إنه فريق تحقيق.

الحقيقة إنه ليس كذلك. لقد سُئل رئيس الفريق خلال اجتماع رسمي داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عما إذا كان فريقه هو فريق تحقيق أو تفتيش. فأجاب بوضوح بأنه ليس هذا وليس ذاك. إذن، الفريق هو ليس فريق تحقيق وهو ليس فريق تفتيش. إنه فريق أنشئ لمساعدة الجمهورية العربية السورية، بموافقتها، وذلك لتمكينها من تقديم إعلانها الأولي.

أما النقطة الثانية فهي أن المسألة لا تتعلق بالتأشيرة. فقد قالت السيدة ناكاميتسو بوضوح إن التأشيرة حق سيادي لكل دولة. وهذا صحيح.